https://doi.org/10.31272/jae.i146.1336
https://admics.uomustansiriyah.edu.iq
P-ISSN: 1813–6729 E-ISSN: 2707-1359

الاستثمار المحلي الخاص في العراق: الفرص والتحديات

محمد شهاب احمد
رئيس ابحاث اقدم، وزارة التخطيط، بغداد، العراق.
Email: ms.ms6820@yahoo.com , ORCID: https://orcid.org/0000-0000-0000-0000

عمرو هشام محمد
قسم الاقتصاد، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق.
Email: amrhm2000@uomustansiriyah.edu.iq , ORCID: https://orcid.org/0000-0002-2595-8907

المستخلص

يعد الاستثمار من اهم الركائز التي تساهم في تنمية وتطوير الاقتصاد بوصفه جوهر عملية التنمية لما يحققه من اهداف استراتيجية تضمن بلوغ الاستقرار الاقتصادي في اي بلد، فهو يقع ضمن الاولويات التي تسعى اليها السياسات الاقتصادية الكلية بهدف تنمية الاقتصاد الوطني وبما يسمح من تحقيق الرفاهية ورفع المستوى المعاشي، لذا فقد اتخذت العديد من البلدان التدابير الضرورية لتهيئة بيئة الاعمال المناسبة لجذب المزيد من الاستثمارات والعمل على تحفيز الاستثمار المحلي بوصفه مصدرا لرؤوس الاموال والخبرات الفنية ونقل التكنولوجيا في مختلف الانشطة من اجل زيادة الطاقة الانتاجية، تتمحور هذه الدراسة حول الدور الذي يضطلع به الاستثمار المحلي الخاص في العراق لاسيما في ظل الامكانات والموارد التي يزخر بها، الى جانب الكشف عن مكامن الخلل والتي تحد من استحداث مشاريع استثمارية تعود الفائدة على الاقتصاد الوطني، وقد توصل البحث الى إن هناك تلكؤ وتباطيء في انجاز المشاريع مما سيؤثر على النشاط الاقتصادي بصورة عامة وعلى القطاعات التي تندرج ضمنها هذه المشاريع بصورة خاصة، ومن ثم ضعف دور الاستثمار المحلي الخاص في تحقيق الاهداف المرغوبة وتحفيز النمو الاقتصادي، واقترح مجموعة من التوصيات من اهمها قيام الحكومة بتهيئة البنية التحتية الضرورية من اجل تحفيز القطاع الخاص المحلي على الاستثمار وتوفير فرص عمل جديدة.

معلومات البحث

تواريخ البحث:
التقديم: 25 / 03 / 2024
المراجعة: 30 / 10 / 2024
قبول النشر: 05 / 11 / 2024
نشر الكتروني: 01 / 12 / 2024
تسلسل الصفحات: 163 - 169

الكلمات المفتاحية:
الاستثمار، الاستثمار المحلي، واقع الاستثمار المحلي الخاص في العراق.

المراسلة:
أسم الباحث: محمد شهاب احمد
Email: ms.ms6820@yahoo.com

1. المقدمة

تحظى الاستثمارات باهمية بالغة في الحياة الاقتصادية لمعظم بلدان العالم نظرا لدورها الكبير في تعزيز النمو الاقتصادي وتطوير الانتاجية لاسيما في ظل تعقد الانظمة الاقتصادية وتشابكها والناجم عن التطورات التكنولوجية المتسارعة وما افرزته من زيادات مستمرة في الاحتياطيات ولمختلف الموارد. ومن اجل تحقيق التوازن المالي وانعاش الاقتصاد من خلال تنويع السلع والخدمات في الاسواق المحلية ينبغي الاهتمام بالمشاريع الاستثمارية التي تعد من اهم الفعاليات الاقتصادية التي تسمح في رسم المسار التنموي وبلوغ اهداف التنمية الاقتصادية، والاستثمار المحلي يعد احد العوامل الاساسية التي تسمح بتطور الاقتصاد بوصفه الالية الفعالة في تنشيط الاقتصاد الوطني وفقا لما تقتضيه متطلبات تحقيق الاهداف والتوجهات المرغوبة والتي تسعى الحكومات الى بلوغها من خلال توظيف ادوات السياسات الكلية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتوليد فرص العمل المدرة للدخل لشرائح واسعة من السكان، والعراق كغيره من البلدان النامية فقد بذل جهود حثيثة لتحسين مناخ الاستثمار من خلال تطوير التشريعات وتبني حزمة من الحوافز لتشجيع الاستثمار بشكل عام والاستثمار المحلي بشكل خاص، الى جانب تأسيس العديد من الاجهزة والتشكيلات للتولى ادارة ملف الاستثمار بوصفها حلقة وصل بين الحكومة والمستثمرين وتقديم التسهيلات الضرورية من اجل تحقيق الاهداف المرغوبة وبلوغ مستويات التطور بشكل واضح وجلي في الجانبين الاقتصادي والاجتماعي.

2. اهمية البحث

تأتي اهمية البحث في تسليط الضوء على دور الاستثمار الخاص المحلي في العراق لاقتناص الفرص الاستثمارية المتاحة.

3. هدف البحث

يهدف البحث الى تحليل واقع الاستثمار المحلي الخاص في العراق في محاولة للكشف عن الفرص المتاحة والتحديات التي يواجهها وماهي التدابير التي من شأنها تصحيح المسار التنموي وفقا لحاجة الاقتصاد الوطني.

4. الجانب النظري

1.4. الاستثمار(المفهوم، الاهداف، الانواع)

يعد الاستثمار اداة للنمو الاقتصادي وعنصر فعال للنهوض بالاقتصاد وسيتم التطرق الى مفهوم الاستثمار واهميته وانواعه.

2.4. مفهوم الاستثمار

يأخذ الاستثمار عدة مفاهيم وحسب الحاجة اليه والهدف من قيامه، وهناك من يعرفه على اساس وظيفته بانه التوظيف المنتج لراس المال من خلال توجيه المدخرات نحو استخدامات تؤدي الى انتاج سلع وخدمات تشبع الحاجات الاقتصادية للمجتمع وزيادة رفاهيته[1]، اي استثمار للاموال في اصول سيتم الاحتفاظ بها لمدة زمنية على امل ان يتحقق من وراء هذه الاصول عائدا في المستقبل، وقد يكون الاستثمار في اصول حقيقية(عينية) او في اصول مالية[2]. فهو كل عملية تقوم على التضحية باشباع رغبة استهلاكية حاضرة وليس مجرد تأجيلها، املا في الحصول على اشباع اكبر في المستقبل بهدف تحقيق عائد[13] وبصفة عامة فان الاستثمار هو عبارة عن توظيف للاموال على المدى الطويل من اجل تحقيق عائد وقد يكون مرتبط بدورة الاستعمال وتمثل جميع الاصول الانتاجية بمختلف اشكالها والتي تستعمل بطريقة والاثاث وغيرها، او خارج دورة الاستعمال وتمثل جميع الاصول التي لاتستعمل في العملية الانتاجية وانما تستخدم لاغراض اخرى مثل شراء الاراضي لاغراض المضاربة، مادية كوسيلة عمل كالمباني.

3.4. اهداف الاستثمار

تختلف اهداف الاستثمار باختلاف الجهة التي تضطلع بعملية الاستثمار فقد يكون الهدف اما تحقيق نفع عام والذي يقع على عاتق الحكومة، او تحقيق الربح بالنسبة للافراد او الشركات وتتمثل اهداف الاستثمار بالاتي[14].

1- الحفاظ على الاصول المادية والمالية لضمان تغطية متطلبات العمليات الانتاجية للمشروع
2- تحقيق التنمية الاجتماعية المتوازنة بين مختلف المناطق وبما يسمح من تقليل التفاوت المكاني والقطاعي، وتحقيق العدالة في توزيع العوائد على اصحاب عوامل الانتاج.
3- المساعدة في احداث التقدم التكنولوجي السائد، والذي يسمح بتقديم النموذج الامثل ليحتذى به من قبل المشروعات المماثلة والمنافسة.

4.4. انواع الاستثمار

تتعدد انواع الاستثمار وتصنيفاته تبعا لاختلاف الاهداف وطبيعتها واهميتها ومن هذه الانواع:

1- حسب معيار الجنسية، وتكون اما استثمارات داخلية (وطنية) او استثمارات اجنبية، فالاستثمارات الداخلية هي التي لاتنتقل فيها قيم مادية او معنوية عبر الحدود [10] وينقسم الى قسمين (عام وخاص) فالاستثمار العام تقوم به الحكومة لتحقيق نفع عام ويخدم المجالات التنموية، لاسيما تلك التي لايقدم عليها القطاع الخاص، (زيادة معدلات النمو الاقتصادي، منع الاحتكار وتحقيق الرفاهية، خفض معدلات البطالة) ولعل ما يميز الاستثمارات العامة هو انها لاتستند على مبدأ المقارنة بين تكلفة الاستثمار وعائده المالي كونها تنطوي على مجالات اوسع من التكاليف او المكاسب لاسيما في مشروعات البنية الاساسية والترابطات الامامية والخلفية لمثل هكذا مشاريع [3]، اما الاستثمار الخاص فيضطلع به الافراد او المؤسسات الخاصة بدافع تعظيم الربح وتقوية المركز التنافسي، او تحقيق اهداف اجتماعية من منظور مسؤوليتها الاجتماعية اتجاه البيئة التي تعمل بها لكسب رضا العملاء والقائمين على اتخاذ القرار[9]، اما الاستثمارات الاجنبية فهو توجيه جزء من الموارد المالية للمشروع او الخبرة التكنولوجية للعمل في مناطق جغرافية خارج حدود البلد الاصلية، وتكون على نوعين استثمار اجنبي مباشر ويتمثل استثمار ثابت (مصانع والات) او استثمار في المخزون(مواد خام، منتجات نهائية) او استثمار عقاري (مساكن، ومكاتب)، والنوع الاخر استثمار اجنبي غير مباشر(استثمار في الاوراق المالية) وتكون بشكل شراء الاجانب لاسهم وسندات حكومية او خاصة، او تكون بشكل قروض اجنبية[11].
2- حسب الطبيعة وسرعة تحقيق العائد، ويكون استثمار مالي في الادوات المالية المتاحة للاستثمار في الاسواق المالية وتكون ذات عائد سريع مثل (اسهم سندات) او استثمار حقيقي لزيادة التكوين الراسمالي وتكون ذات عائد بطيء مثل مشاريع البنية الاساسية ، صناعات ثقيلة[12].
3- حسب الغاية ، للتطوير عن طريق استعمال وسائل انتاج جديدة لرفع طاقتها الانتاجية بهدف تنويع المنتجات وزيادة حجمها، او وضع الخطط لتوسيع حصة المؤسسة في السوق وتقليص التكاليف والمخاطر المحتملة، او حماية نشاطات المؤسسة الرئيسية من خطر التوقف[8].
4- حسب النشاط الاقتصادي، تكون في المؤسسات التي تعتمد على المتاجرة بالسلع والخدمات وهي واسعة الانتشار وتسهل عملية التبادل بين مختلف الانشطة الاقتصادية، او الاستثمارات التي يكون نشاطها الاساسي في الزراعة والتي يترتب عليها مخاطر بسبب اعتمادها على الظروف الجوية او العوامل الطبيعية، او استثمارات صناعية مثل الماء الكهرباء الاتصالات النقل والتي لها دور كبير في تقديم الخدمات الضرورية لعمل الانشطة الاقتصادية واستمراريتها من اجل تحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي والاجتماعي ورفع مستويات الانتاج[7].

5.4. اهمية الاستثمار

تتجلى اهمية الاستثمار بالاتي[6].

1- اداة مهمة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية بما يسهم في خدمة الخطط التنموية من خلال استغلال الموارد والطاقات المتاحة ومن ثم توليد فرص العمل.
2- تحسين وضع ميزان المدفوعات من خلال المساهمة في توفير العملات الصعبة الانفتاح على العالم الخارجي.
3- زيادة حجم السوق وتنشيط الصناعات المحلية من خلال خلق وفورات خارجية لاستثمارات اخرى.

6.4. مخاطر الاستثمار

تتميز البيئة الاقتصادية بعدم التأكد واللايقين والناجم عن العديد من المخاطر [4]:

1- المخاطر النظامية تنشأ عن البيئة والمحيط المرتبط بالنظام المالي العام وتؤثر على كافة المستثمرين، وهذا ما يجعل التطورات التي تطرأ على الساحة المحلية والدولية، مصدراً رئيساً للمخاطر النظامية، والتي تتمثل في :

- مخاطر اسعار الفائدة، وكثرة التذبذب فيها تنعكس بزيادة الفجوة بين العوائد التي سيحققها المستثمر.
- مخاطر السوق والتعرض للهزات والانهيارات المفاجئة وتقلب الاسعار فجأة نتيجة عمليات المضاربة.
- مخاطر التضخم والائتمان وما يرافقه من انخفاض القيم الحقيقية للموجودات والاصول الاستثمارية.

2- المخاطر غير النظامية تؤثر على سعر سهم المشروع والتي تتمثل في [5]:-

- مخاطر النشاط الصناعي من خلال التطور العلمي وظهور انواع منافسة للالات والمعدات المستعملة ب- مخاطر قانونية واجتماعية تتمثل بتأميم بعض المشاريع، والاعراف والتقاليد الاجتماعية السائدة تؤثر في طبيعة ونمط الاستهلاك.
- مخاطر ادارية ومالية والناجم عن سوء التخطيط واتخاذ القرارات السليمة مما يتعذر على الشركة الوفاء بالتزاماتها.

5. الجانب التطبيقي

1.5. الاستثمار المحلي الخاصفي العراق

يسهم القطاع الخاص بدور مهم وأساسي في بناء اقتصاديات البلدان من خلال مساهمته في تعزيز التنمية الاقتصادية وتوفير فرص العمل، كشريك فاعل للقطاع العام من خلال توسيع وتنوع القاعدة الانتاجية بما يحقق الاستقرار الاقتصادي وخلق بيئة مناسبة للاستثمار.

وفي هذا السياق فقد اتخذ العراق العديد من الخطوات التي تعزز دور القطاع الخاص من خلال إلاصلاحات الاقتصادية وتشريع قانون الاستثمار رقم (13) لعام 2006 وتعديلاته للإسهام في تنمية الاقتصاد وتوسيع قاعدته الإنتاجية والخدمية وتنويعها بهدف تعزيز القدرة التنافسية للمشاريع وحسب متطلبات السوق، ولرصد مسار تطور الاستثمار المحلي الخاص في العراق، فقد اتسمت سياسة الاستثمار للقطاع الخاص في العراق بعدم التنوع والثبات والاعتماد على انماط تقليدية اذ لم يظهر بالمستوى الذي يمكنه من المساهمة الفاعلة في دفع معدلات النمو الاقتصادي، حيث تعرض على مدى السنوات المنصرمة الى صدمات قوية في مضامين السياسات المطبقة تحت مظلة التشريعات القانونية غير الواعدة فجعلته يستثمر في الانشطة ذات الربح السريع ومدة الاسترداد لراس المال القصيرة، والتي يغلب عليها صفة العمل الفردي والمنشاة الصغيرة من حيث التنظيم والاستثمار والانتاج والتسويق، ولغرض الوقوف على النشاط الاستثماري للقطاع الخاص، وحسب البيانات المتاحة من قبل الهيئة الوطنية للاستثمار وهيئات المحافظات للمدة (2008 -2022) ومن خلال بيانات الجدول (1) يتضح بان اجمالي عدد الاجازات الاستثمارية قد بلغت (2685) اجازة وبكلفة بلغت (138937.9) مليون دولاراً وهي موزعة حسب القطاعات ونسب التنفيذ، فمنها منفذ بالكامل ومنها قيد التنفيذ والقسم الاخر متوقف لاكمال الاجراءات الادارية للتعاقد والسير بالتنفيذ. وقد شكلت محافظة بغداد المرتبة الاعلى في عدد الاجازات الممنوحة (426) اجازة تليها مشاريع الهيئة الوطنية للاستثمار(387)اجازة، ثم هيئة استثمار محافظة النجف (297) اجازة في حين كانت محافظة الديوانية هي الادنى من حيث عدد الاجازات الممنوحة وبلغت (32) اجازة، اما من حيث التكاليف الاستثمارية يتضح بان الهيئة الوطنية للاستثمار قد منحت اجازات استثمارية وبكلفة (67803.26) مليون دولار، تلتها هيئة استثمار بغداد بكلفة (18962.65) مليون دولار ثم هيئة استثمار النجف بكلفة (11566.40) مليون دولار، ويرجع ارتفاع الكلف الاستثمارية للهيئة الوطنية للاستثمار بسبب استثمارها في مجال القطاع السكنـــي.

وقد بلغ عدد المشاريع المنجزة بنسبة 100% (345) مشروع وبكلفة (5261.2) مليون دولار ولتشكل نسبة (14.79%) من اجمالي عدد المشاريع، وتوزعت المراتب الثلاث الاولى في كل من هيئة استثمار بغداد، والهيئة الوطنية للاستثمار، وهيئة استثمار النجف، في حين سجلت هيئة استثمار ميسان ادني المراتب من اجمالي مشاريع المنجزة، في حين بلغ عدد المشاريع المستمرة بالعمل (543) مشروع وبكلفة (36023.1) مليون دولار وبنسبة (23.28%) من اجمالي عدد المشاريع، وتوزعت المراتب الثلاث الاولى في كل من الهيئة الوطنية للاستثمار، وهيئة استثمار بغداد، وهيئة استثمار النجف في حين سجلت هيئة استثمار الديوانية المرتبة الادنى، اماعدد المشاريع التي لم تنفذ(1797) مشروع وبكلفة (97653.7) مليون دولاراً ولتشكل نسبة (66.93%) من اجمالي عدد المشاريع، وتوزعت المراتب الثلاث الاولى هيئة استثمار بغداد، الهيئة الوطنية للاستثمار، وهيئة استثمار النجف في حين سجلت هيئة استثمار الديوانية المرتبة الادنى من اجمالي مشاريع كل هيئة.

جدول (1) عدد المشاريع لعموم هيئات الاستثمار حسب طبيعة المشروع للمدة 2008- 2022

ت	هيئات الاستثمار	عدد الاجازات	منجزة 100%		مستمر بالعمل		لم يتم المباشرة بها	
			عدد	نسبة %	عدد	نسبة %	عدد	نسبة %
1	**الوطنية**	367	48	12.4	101	26.1	238	61.5
2	**نينوى**	81	11	13.58	6	7.41	64	79.01
3	**ديالى**	45	3	6.67	11	24.44	31	68.89
4	**كركوك**	189	22	11.6	52	27.5	115	60.85
5	**صلاح الدين**	183	7	3.83	39	21.31	137	74.86
6	**الانبار**	184	11	5.98	44	23.91	129	70.11
7	**بغداد**	426	59	13.85	89	20.89	278	65.26
8	**كربلاء**	103	14	13.59	13	12.62	76	73.79
9	**بابل**	86	25	29.07	12	13.95	49	56.98
10	**النجف الاشرف**	297	42	14.4	68	22.9	187	62.96
11	**الديوانية**	32	8	25	5	15.63	19	59.38
12	**ذي قار**	163	10	6.13	13	7.98	140	85.89
13	**ميسان**	55	2	3.64	10	18.18	43	78.18
14	**واسط**	60	8	13.33	9	15	43	71.67

15	المثنى	258	38	14.73	41	15.89	179	69.38
16	البصرة	136	37	27.21	30	22.06	69	50.74
	المجموع	2685	345		543		1797	

مما سبق يتضح بإن المشاريع التي لم تنفذ شكلت النسبة الاعلى اذ بلغت (66.93%) من اعداد المشاريع التي منحت اجازات الاستثمار وهي نسبة كبيرة لاسيما بعد مضي مدة طويلة دون ايجاد حلول لهذه المعوقات، مما سيضخم اعداد الاجازات الممنوحة دون تحقيق انجازات ملموسة على ارض الواقع وسيؤثر على القطاعات التي تندرج ضمنها هذه المشاريع.ويعزى ذلك لاسباب تتعلق باجراءات التعاقدية او عدم المباشرة بتنفيذ المشاريع، الامر الذي يتطلب متابعة اسباب التوقف وتحليلها ورسم السياسات والخطط والبرامج الكفيلة لانجازها وفق الآماد الزمنية لتنفيذ المشروع.

ولتتبع مسار المشاريع التي منحت الاجازات الاستثمارية وحسب نوع القطاع للمدة (2008 - 2022) فمن بيانات الجدول(2) يتضح بانها قد بلغت(2685) مشروع، موزعة حسب الترتيب لتأتيمشاريع القطاع الخدمي بالمرتبة الاولى (412) مشروع بنسبة (15.34%) من اجمالي المشاريع وبكلفة(3861.78) مليون دولار ولتشكل نسبة (2.8%) من اجمالي التكاليف الاستثمارية للمشاريع، انجز منها (58) مشروع بشكل كامل لغاية 2022 وبنسبة (14.1%) من مشاريع القطاع، اما المشاريع المستمرة بالعمل (86)مشروع وبنسبة (20.9%) والمشاريع التي لم تنفذ (268) مشروع وبنسبة (65.05%)، اما مشاريع قطاع السكن فقد بلغت (524) مشروع وبنسبة (19.52%) من اجمالي المشاريع انجز منها (10) مشاريع بشكل كامل وبنسبة (1.91%)،اما المشاريع المستمرة بالعمل(164) مشروع وبنسبة(31.3%)،والمشاريع التي لم تنفذ(350) مشروع وبنسبة(66.8%)، وبلغت التكاليف الاستثمارية لاجمالي مشاريع القطاع حوالي (68179.65) مليون دولار وبنسبة (49.1%) من اجمالي التكاليف الاستثمارية للمشاريع. اما مشاريع القطاع الصناعي فقد بلغت (384) مشروع وبنسبة(14.3 %) من اجمالي المشاريع انجز منها (106) مشروع بشكل كامل ولتشكل ما نسبته (27.6%) من مشاريع القطاع. اما المشاريع المستمرة بالعمل (46) مشروع وبنسبة(11.98%)، والمشاريع التي لم تنفذ (232) مشروع وبنسبة (60.42%) وبلغت التكاليف الاستثمارية لقطاع الصناعة (24470.42) مليون دولار ولتشكل نسبة (17.61%) من اجمالي التكاليف الاستثمارية للمشاريع. اما مشاريع القطاع السياحي فقد بلغت (229) مشروع وبنسبة (8.58%) من اجمالي المشاريع انجز منها بشكل كامل (42) مشروع ولتشكل نسبة (18.34%) من مشاريع القطاع. اما المشاريع المستمرة بالعمل فقد بلغت (61) مشروع وبنسبة (26.64%).والمشاريع التي لم تنفذ (126)مشروع وبنسبة (55.02%). وبلغت التكاليف الاستثمارية (4381.06) مليون دولار ولتشكل نسبة (3.15%) من اجمالي التكاليف الاستثمارية للمشاريع. وتأتيمشاريع القطاع الزراعيبالمرتبة الاخيرة(204) مشروع وبنسبة (7.59%) من اجمالي المشاريع انجز منها بشكل كامل(33) مشروع ولتشكل نسبة (16.18%) من مشاريع القطاع. اما المشاريع المستمرة بالعمل (36) مشروع وبنسبة (17.65%) . والمشاريع التي لم تنفذ (135) مشروع وبنسبة (66.18%).وبلغت التكاليف الاستثمارية لقطاع الزراعة حوالي (4153.15) مليون دولار ولتشكل نسبة (2.99%) من اجمالي التكاليف الاستثمارية للمشاريع.

مما تقدم يتضـــح بان بيئة الاعمال في العراق لاتحفز لجذب الاســـتثمار بالرغم من الامكانات والفرص الواعده، اذ ان الانجازات المتحققة تبقى متواضعة جدا ولا تزال في مراحلها الاولية، مما يحد من رغبة المستثمر في المشاركة الاقتصادية، وينعكس بانحراف مسـتهدفات خطة التنمية الوطنية (2018- 2022)والتي تشـير الى مسـاهمة القطاع الخاص بنسـبة (40%)من حجم الاسـتثمارات المتوقع إنفاقها على مختلف المجالات الاســتثمارية، وليوفر بذلك بحدود (50%) من فرص التشــغيل خلال تلك المدة، ويعزى ذلك الى ان القطاع الخاص المحلي يركز على اســلوب انتاج كثيف العمل خفيف راس المال، ويعتمد بشــكل كبير على الدعم الحكومي، الامر الذي جعله ضـعيف الامكانية لاقتناص الفرص الاسـتثمارية، وليظل دوره هامشـي في مجمل الاداء الاقتصـادي، وأصـبح من الصـعب إن يعول عليه بمفرده في رفع معدلات الاسـتثمار، ومن ثم تفويت فرص تحقيق الغايات التنموية. هذه الحقيقة تتطلب تحديد الشـروط الواجب توفرها، من خلال اتخاذ تدابير واصـلاحات اقتصـادية تهيئة المقومات الضـرورية لبيئة اسـتثمار واعدة تسـتقطب المستثمرين من القطاع الخاص المحلي والاجنبي ومستجيبة لكي يعمل القطاع الخاص بكفاءة.

جدول (2) موقف المشاريع حسب نوع القطاع للمدة 2008 –2022 مليون دولار

ت	القطاع	عدد المشاريع	المشاريع المنجزة			المشاريع قيد الانجاز			المشاريع التي لم تنفذ			كلف مشاريع القطاع
			عدد	الكلفة	النسبة %	عدد	الكلفة	النسبة %	عدد	الكلفة	النسبة %	
1	خدمي	412	58	305.4	14.0777	86	1154.9	20.8738	268	2401.48	65.0485	3861.78
2	سكن	524	10	610.3	1.9084	164	20370.9	31.2977	350	47198.5	66.7939	68179.7
3	صناعي	384	106	2313.33	27.6042	46	2912.3	11.9792	232	19244.8	60.4167	24470.4
4	سياحي	229	42	282.45	18.3406	61	1264.4	26.6376	126	2834.21	55.0218	4381.06
5	زراعي	204	33	147.67	16.1765	36	410.6	17.6471	135	3594.88	66.1765	4153.15
6	تجاري	596	49	504.1	8.22148	105	1147.9	17.6174	442	6057.7	74.1611	7709.7
7	تعليمي	91	9	48.9	9.89011	11	62.3	12.0879	71	1001.06	78.022	1112.26
8	صحي	116	15	101.89	12.931	16	431.4	13.7931	85	1772.45	73.2759	2305.74
9	اتصالات	4	1	246.9	25	1	185.03	25	2	39.4	50	471.33

10	كهرباء	6	2	200.5	33.3333				4	163.2	66.6667	363.7
11	طاقة	24	15	432.46	62.5	2	8000	8.33333	7	9553.25	29.1667	17985.7
12	نقل	10	2	60.2	20				8	1377.4	80	1437.6
13	لوجستي	1							1	245	100	245
14	ترفيهي	56	3	7.1	5.35714	10	58.1	17.8571	43	2023.03	76.7857	2088.23
15	رياضي	28				5	25.3	17.8571	23	147.5	82.1429	172.8
المجموع		2685	345	5261.2		543	36023.1		1797	97653.8		138938

2.5. بيئة الاستثمار المحلي في العراق: الفرص والتحديات

1.2.5. الفرص

تعد بيئة الاستثمار في العراق بيئة واعدة ولمختلف القطاعات ومن الممكن استغلال الفرص الاستثمارية لاقامة العديد من المشاريع الناجحة منها: القطاع الصناعي فهناك الصناعات (التحويلية ، الاستخراجية ، الانشائية ، الغذائية والتعليبية) وبالامكان اقامة المشاريع بالاعتماد على المواد المحلية المتوفرة. اما القطاع الزراعي فتنوع الفرص الاستثمارية يسمح باقامة المزارع النموذجية الحديثة ولمساحات كبيرة من اجل الاستفادة من ميزة الانتاج والاسواق الواسعة والتي تستوعب الكميات المنتجة سواء كان انتاج المحاصيل الاستراتيجية او الغذائية او انتاج اللحوم والاسماك بدلا من استيرادها. ومن المجالات الاخرى المهيئة للاستثمار هو القطاع السياحي، لما يتمتع به العراق من تنوع في الاماكن السياحية ومنها السياحة الدينية للمراقد المقدسة، الى جانب انتشار المواقع الاثرية في ارجاء واسعة من العراق، تنوع التضاريس مثل المناطق الجبلية والاهوار والتي تعد من الاماكن السياحية. الى جانبالعديد من الفرص المتاحة كالاتصالات والنقل والصحة والتعليم والطاقة وغيرها. كل هذه المقومات الى جانب الموقع الاستراتيجي جعلته يتموضع لينفتح على الشرق والغرب، ويختصر المسافات بينهما، وتسمح باستقطاب استثمارات القطاع الخاص وتعزيز القدرات التنافسية والتنويع مثلمشروع طريق التنمية، مستفيدا من مبدأ الميزات النسبية، ويضمن فاعلية التنمية المكانية في الاقتصاد العراقي.

2.2.5. التحديات التي تواجه الاستثمار في العراق

اتسم ضعف الاتساق بين السياسات الكلية وتعارض القرارات المتخذة الى هدر التوجهات لوضع سياسات وبرامج كفيلة بتفعيل الاستثمار المحلي الخاص ومن ثم تقويض الثقة بانتهاج سياسات استثمارية قابلة للتنفيذ والاستدامة، والتي انعكست بتحديات تواجه عملية الاستثمار في العراق وكالاتي :

1- البنى التحتية تمثل(بالطاقة الكهربائية والوقود والنقل الموانىء والمطارات والسكك والطرق والاتصالات والخدمات مالية ومصرفية والتامين وغيرها) حزمة من العوامل االمحفزة للاستثمار، الا ان التراجع الكبير فيها، وتعقد اليات وشروط الضمانات يعيق امكانية الحصول على الائتمان لتمويل المشاريع الاستثمارية.
2- البيانات الاحصائية ضعف البيانات المتاحة وفق افضل المعايير الدولية يعيق اقتناص الفرص للمشاريع الاستثمارية المتوفرة.
3- الاطار القانوني : تشريع قوانين الاستثمار يتطلب اصدارتعليمات تسهيل تنفيذ هذا القانون، ووجود اليات وقواعد واضحة لحماية المستثمر من المخاطر(المصادرة، التاميم، الحرب والصراعات الاهلية،عدم تحويل الارباح، الاخلال بعقد الاستثمار...)
4- الفساد الاداري: تعمق ظاهرة الفساد وانتقالها من ظاهرة سلوكية الى بنية مؤسسية ترسخت جذورها ولتعيق عملية التنمية، واصبح مصدر للاستنزاف وهدر المال العام واقتطاع جزءاً من الدخل والناتج وتسريبه خارج المنظومة الاقتصادية.
5- تردي مناخ الاستثمار: متأثراً بحزمة العوامل السياسية والاقتصادية والمؤسسية والتشريعية والقانونية والتنظيمية، مما انعكس بضعف الاستثمار الخاص واتساع الانشطة التي لاتخضع لرقابة الحكومة وتعمل خارج الاطار الضريبي والتأميني ولاتدخل في حسابات الناتج، ما يشكل مخرجات وسلوكيات غير قابلة للضبط والسيطرة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي .
6- التلكؤ في تنفيذ المشاريع الاستثمارية الخاصة المطروحة ضمن خارطة الفرص الاستثمارية والتي تؤشر غياب التنسيق بين الهيئة الوطنية للاستثمار والجهات ذات العلاقة، منها ما يتعلق بتخصيص الاراضي لانشاء المشاريع الاستثمارية. عدم ترويج الطلبات من خلال النافذة الواحدة جعل المستثمر هو من يتولى متابعة استحصال الموافقات الاصولية للتعاقد.

6. الاستنتاجات

1- يعد الاستثمار المحلي من العوامل الاساسية في رسم المسار التنموي وبلوغ اهداف التنمية الاقتصادية، بوصفه الالية الفعالة في تنشيط الاقتصاد.
2- تتسم البيئة الاقتصادية بعدم التأكد واللايقين والناجم عن العديد من المخاطر منها ما يرتبط بالاستثمار، او بالبيئة الحاضنة، مما يحد من رغبة المستثمر في المشاركة الاقتصادية.
3- ينطوي عمل القطاع الخاص العراقي على انماط تقليدية والتي يغلب عليها صفة العمل الفردي والمنشآت الصغيرة من حيث التنظيم والاستثمار والانتاج والتسويق، مما يحد من تحفيز النمو الاقتصادي.
4- التباطؤ في انجاز المشاريع سيؤثر على النشاط الاقتصادي بصورة عامة وعلى القطاعات التي تندرج ضمنها هذه المشاريع بصورة خاصة. مما يجعل بيئة الاعمال في العراق غير محفزة وطاردة للاستثمار بالرغم من انها تتمتع بامكانيات وفرص واعده للاستثمار.

5- يواجه الاستثمار في الاقتصاد العراقي تحديات وعوامل عديدة تؤثر في مناخ الاستثمار كالاطار الاقتصادي والقانوني،والبنى التحتية والبيانات الاحصائية، والفساد الاداري والمالي مما يحد من اقتناص الفرص الاستثمارية المتاحة.

7. التوصيات

1- اعداد حقيبة مشاريع تنموية بشكل يكسبها الجدوى الاقتصادية في إقامتها في اطار نظرية الدفعة القوية، ويتم تمويلها خارج تخصيصات الموازنة العامة وتنفذ وفق افضل صيغ الشراكات المعتمدة مع القطاع الخاص المحلي.
2- تبسيط الاجراءات وضوابط حصول القطاع الخاص المحلي على التمويل من المصارف التجارية والمتخصصة (قروض ميسرة،تسهيلات مصرفية، ضمانات...)
3- ازالة العقبات التي تحد من توفير بيئة ملائمة لعمل مؤسسات الاعمال الخاصة وتقديم الحوافز والتسهيلات المالية والضريبية للاستثمارات الجديدة والابتكار وبما يسمح في توجيه الاستثمارات وتقليل التفاوت المكاني والقطاعي (على سبيل المثال منح الاعفاءات بنسبة 10% لمشروع مقام في اطراف المدن و20% في المدن الصناعية و30% في المناطق الاقل نمواً .
4- التنسيق بين الحكومة المركزية والحكومات المحلية في وضع سياسة استثمارية بما يتناسب مع مواردها والحاجة لهذه المشاريع، وترسيخ العمل وفق ما ورد في الخرائط الاستثمارية للمحافظات وتطبيقها واناطة الدور للقطاع الخاص المحلي في اعدادها وتنفيذها.

References

[1] Abdullah, A. K. (2008). Investment guarantees in Arab countries. Dar Al-Thaqafa for Publishing and Distribution.
[2] Abdul Hamid, A. M. (2003). Economic policies at the project level: "Micro analysis". Nile Arab Group.
[3] Al-Arafa, S. S. (2009). Investment risk management. Dar Al-Roya for Publishing and Distribution.
[4] Al-Hinnawi, M., & Mustafa, N. F. (2007). Introduction to investment, securities analysis, and risk management. Dar Al-Fikr Al-Jamei.
[5] Al-Khudairi, H. A. (2000). Investment evaluation. Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya for Publishing and Distribution.
[6] Al-Shabibi, D. K. (2009). Investment and investment analysis. Dar Al-Yazouri Scientific for Publishing and Distribution.
[7] Al-Shammari, N. M., Al-Baati, T. F., & Siam, A. Z. (1999). Basics of real and financial investment (1st ed.). Dar Wael for Printing and Publishing.
[8] Alwan, Q. N. (2010). Investment management between theory and practice (1st ed.). Dar Al-Thaqafa for Publishing and Distribution.
[9] Barhouma, A. H. (2006). Investment determinants and their monitoring tools [Doctoral dissertation, Faculty of Economic Sciences, Mentouri University of Constantine].
[10] Lutfi, A. (2009). Arab investments: The future of Arab economic cooperation. Arab Organization for Administrative Development.
[11] Ma'rouf, H. (2009). Investments and financial markets. Dar Al-Safa for Publishing and Distribution.
[12] Matar, M. (2009). Investment management: Theoretical framework and practical applications (5th ed.). Dar Wael for Publishing and Distribution.
[13] Ramadan, Z. (2005). Principles of financial and real investment (3rd ed.). Dar Wael for Publishing and Distribution.
[14] Shakoor, S. A. (2011). Foreign investment: Ways to attract it and settle its disputes. Dar Al-Kutub Al-Qanuniyya.

المصادر

[1] أل شبيب،دريد كامل(2009)، الاستثمار والتحليل الاستثماري، دار اليازوردي العلمية للنشر والتوزيع، عمان
[2] ألحناوي، محمد&مصطفى، نهال فريد(2007)،مقدمة في الاستثمار، تحليل الاوراق المالية وادارة المخاطر،دار الفكر الجامعي، الاسكندرية.
[3] ألخضيري،حامد العربي(2000) تقييم الاستثمارات، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة
[4] ألشمري، ناظم محمد&الباتي، طاهر فاضل&صيام، احمد زكريا(1999) اساسيات الاستثمار العيني والمالي،ط1، دار وائل للطباعة والنشر، عمان
[5] ألعرفة، سيف سالم(2009) ادارة المخاطر الاستثمارية، دار الرؤية للنشر والتوزيع، الاردن
[6] رمضان،زياد(2005) مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي،ط3، دار وائل للنشر والتوزيع ، الاردن
[7] شكور، صالح ازاد(2011)، الاستثمار الاجنبي وسبل استقطابه وتسوية منازعاته، دار الكتب القانونية، مصر
[8] عبد الحميد، برحومة(2006)محددات الاستثمار وادوات مراقبتها، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة منشوري قسنطينة، الجزائر.
[9] عبد المطلب، عبد الحميد(2003)، السياسات الاقتصادية على مستوى المشروع"تحليل جزئي" مجموعة النيل العربية، مصر
[10] عبدالله، عبد الكريم(2008) ضمانات الاستثمار في الدول العربية،دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان
[11] علوان،قاسم نايف(2010) ادارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق،ط1، دار الثقافية للنشر والتوزيع، الاردن
[12] لطفي، علي(2009) الاستثمارات العربية: مستقبل التعاون الاقتصادي العربي،منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية، مصر
[13] مطر،محمد(2009)، ادارة الاستثمارات، الاطار النظري والتطبيقات العملية،ط5،دار وائل للنشر والتوزيع، الاردن.
[14] معروف، هوشيار(2009) الاستثمارات والاسواق المالية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، العراق.

https://doi.org/10.31272/jae.i146.1336
https://admics.uomustansiriyah.edu.iq
P-ISSN: 1813–6729 E-ISSN: 2707-1359

Private Domestic Investment in Iraq: Opportunities and Challenges

Mohammad Shahab Ahmed
Senior Research Chief, Ministry of Planning, Baghdad, Iraq.
Email: ms.ms6820@yahoo.com , ORCID: https://orcid.org/0000-0000-0000-0000
Omar Husham
Dept. of Economic, College of Administration and Economics, Mustansiriyah University, Baghdad, Iraq.
Email: amrhm2000@uomustansiriyah.edu.iq , ORCID: https://orcid.org/0000-0002-2595-8907

Article Information

Article History:
Received: 25 / 03 / 2024
Revised: 30 / 10 / 2024
Accepted : 05 / 11 / 2024
Available Online: 01 / 12 / 2024
Pages no : 163 – 169

Keywords:
Investment, Local investment, Private local investment in Iraq.

Correspondence:
Researcher name:
Mohammad Shahab Ahmed

Email: ms.ms6820@yahoo.com

Abstract

Investment is considered one of the most important pillars that contribute to the growth and development of the economy as it is the core of the development process because of the strategic goals it achieves that guarantee economic stability in any country, It falls within the priorities pursued by macroeconomic policies to develop the national economy, allowing for achieving well-being and raising the standard of living. Therefore, many countries have taken the necessary measures to create an appropriate business environment to attract more investments and work to stimulate local investment as a source of capital, technical expertise, and technology transfer in various activities to increase production capacity, This study focuses on the role played by private local investment in Iraq, especially in light of its potential and resources, It also reveals the shortcomings that limit the development of investment projects that benefit the national economy, The research concluded that there is reluctance and slowdown in the completion of projects, which will affect economic activity in general and the sectors within which these projects fall in particular, and thus weaken the role of private domestic investment in achieving the desired goals and stimulating economic growth, He proposed a set of recommendations, the most important of which is for the government to prepare the necessary infrastructure in order to stimulate the private sector, Local investment and the provision of new job opportunities.